ملاحقة مسؤول سابق اختلس مليارات الدينار وسط شبهات فساد إداري

أعلنت هيئة النزاهة الاتحاديّة، اليوم الأحد، عن صدور أمر قبض بحق مسؤول سابق في صلاح الدين لاستحواذه على 3 مليارات دينار.

وذكر بيان للهيئة أن "الهيئة في حديثها عن العمليّة التي نفّذتها ملاكات مكتب تحقيق صلاح الدين، أشارت إلى أنّ أعمال التحرّي والتدقيق التي أجراها الفريق كشفت عن استحواذ مسؤول سابق بقسم الحسابات على المبلغ المُخصّص لمشروع تجهيز وقود المُولّدات في المشاريع والدوائر، والبالغ (2,975,000,000) دينار".

وأضافت الهيئة، أنّ "المُتّهم تسلّم المبلغ من لجنة مُشتريات الوقود؛ بعد ادّعائه أنّ المحافظ خوّله بذلك، وامتنع عن إعادته"، مُوضحةً أنّ "نتائج التحرّي والتحقيق أسفرت عن صدور أمر قبضٍ بحقّه عن قاضي محكمة تحقيق صلاح الدين المُختصّة بالنظر في قضايا النزاهة، وفق أحكام المادة (316) من قانون العقوبات".

وفي عمليّةٍ مُنفصلةٍ، أكّدت "رصد هدرٍ في المال العام في دائرة صحّة صلاح الدين، نتيجة تجهيز مستشفى الطوز بأجهزةٍ طبيّةٍ من دون الحاجة إليها، وتركها من دون تنصيب، ممّا يُعرّضها للاندثار ويتسبّب بهدر المال العام"، لافتةً إلى أنّ "التحرّيات أظهرت وجود تلكّؤٍ في إنجاز عقود التجهيز".

وتابعت: إنّ "الفريق انتقل إلى دائرة صحّة المحافظة وضبط الأوليّات المُتعلّقة بالعقد كافّةً، بموجب محضر ضبطٍ أصوليٍّ"، مُبيّنةً أنّ "الأجهزة شملت خمسة كراسٍ لسحب الدم، وخمسة أجهزة لتخطيط القلب، وحاضنةً مُختبريّةً واحدةً، وثلاثة أجهزة للطرد المركزيّ".

وأشارت إلى أنّ "الفريق بصدد استكمال الإجراءات التحقيقيّة لتحديد المُتسبّبين بالهدر، فضلاً عن مُفاتحة مُديريّة الرقابة الماليّة في صلاح الدين لتقدير مقدار الهدر في المال العام الناجم عن تجهيز تلك الأجهزة".